

ويستفرون القول بصبرها الى بلوغ سن الياس حتى
 تصير مجوزا فليخبر من ذلك ما اى لان الاشهر انما
 شرعت للتي لم تحض من حرة او غيرها او حاصت
 آيسة كذلك في الاشهر اعتدت بالاقراءتها الاصل
 في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدائها
 فتنتقل اليها كما التيم اذا وجد الماء في اثنا التيم
 فانه حاصت بعدها الاوي لم يوتران حينها
 لا يمنع صدق القول بانها عند اعتدادها بالاشهر
 من اللاتي لم يحضن او الثانية فهي كايستحاضت
 بعدها ولم تنح زوجها لفرانها تقعد بالاقراءتين
 انها ليست ايسة فانه يحكى اخر فلا ينبغي عليها الانتفا
 عدتها ظاهر مع تقلب حرة الزوج بها والشرع
 في المقصود كما اذا قدر التيم على ما بعد الشرع في الصلاة
 والمختبر في الياس كل النساء بحسب ما يلفنا خبره
 لا طواف سنة العالم ولا ياس عيسى بها فقط واقصاه
 اثنا وتسوف سنة وقيل تسوف وقيل خمسون والمطلقة
 قبل الدخول بها لعدة عليها لقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوا
 فيكم عليهن من عدة تعتدوهن والمعنى في عدم انتقال
 رجمها بما يوجب استبراء وعدة الامة او من قبلها رجم
 بالجل الى بوضع شرط نسبه اليه اذ العدة حيا
 كان

كان او ميتا او ممتنة كعدة امة في جميع علم فيها من غير
 فرق ليوم الامة الكريمة وعدتها بالاقراءتين فرقة طلاق
 او فسخ ولو استحصت غير متحيرة ان تقعد بغير
 لانها على النصف من امة في كثير من الاحكام وانما كانت
 القرة الثاني لتقدر بيمينته كالطلاق اذ لا يظهر
 نصفه الا بظهور كله فلا بد من الاستظهار الى ان
 يعود الدم فان عتقت في عدة طلاق رجعية فكمح
 فتكمل ثلاثه اقرالان الرجعية كالزوجة في كثير من
 الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا
 عتقت في عدة بيونة لانهما كالاجنبية فكانها عتقت
 بعد انتصاف العدة اما المتحيرة فان طلقت اول
 الشهر وشهرين وان طلقت في اثنا شهرين والباقي اكثر
 من خمسة عشر حسب وانما تكمل بعده بشهر هلاي
 والام بحسب رافعتة بعده بشهرين هلاي
 على المتمد خلافا للبارزي في اكتفاء شهر ونصف
 وعدتها بالاشهر ومن الوقاة قبيل الدخول او بعده ان
 تقعد بشهرين هلاي وخمسة ايام بليا لها واي
 في الانكسار ما روي عنهما عن الطلاق وما في معناه
 مما تعتد بشهر هلاي ونصف شهر لكان التخصيص
 في الاشهر وهذا هو الظاهر وقال المصنف من عند نفسه
 فان اعتدت بشهرين اوي الى لانهما تقعد في الاقران

195

Copyrighted by King Fahd University